

## الفصل الأول

### ماهية القانون

هذا الفصل سأخصصه لدراسة كل من: مفهوم القانون، وبيان خصائصه ونطاقه.

### المبحث الأول

#### مفهوم القانون وصلته بالحق

يتعين علينا أن نبين حاجة الأفراد إلى القانون، ثم نتبع ذلك بتحديد مفهوم القانون مع بيان صلته وعلاقته بالحق.

### المطلب الأول

#### أهمية وضع القوانين وحاجة الانسان إليها

الإنسان ككائن لا يستطيع أن يعيش إلا وسط جماعة معينة، فمهما امتلك من وسائل القوة فلا يستطيع أن يعيش منفردا، وبناء على ذلك فإن هناك قوة تدفع الشخص إلى التعامل مع مجموعة من الناس، فيدخل في علاقات شتى ابتداء بعلاقته بعائلته كل من زوجته وأولاده.

**مثال 1:** الشخص الذي يدخل في علاقة اسمها الزواج، وجب أن يخضع لمجموعة من القواعد وأن يقوم بالواجبات التي تملئها هذه العلاقة، فحالة الإهمال العائلي تشكل جريمة يعاقب عليها القانون استنادا لنص المادة 314 من قانون العقوبات.

### المطلب الثاني

#### صلة القانون بالعلوم الأخرى

لا جدال أن القانون له ارتباط بالعلوم الاجتماعية الأخرى سواء منها التقليدية والحديثة.

### الفرع الأول

#### الصلة بين القانون وعلم التاريخ

لا يمكن فهم الأنظمة والمؤسسات القانونية الحالية، إذا لم نعرف ما كان موجودا قبلها، كما تسهل دراسة تاريخ القانون الوقوف على مراحل تطوره، وهذا أمر هام سواء بالنسبة لمفسر القانون وشارحه أو بالنسبة لواقع القانون أي المشرع، إذ أن معرفة ماضي القانون ضروري لفهم حاضره ولاستشراف مستقبله.

## الفرع الثاني

### الصلة بين القانون وعلم الاجتماع

يمكن تعريف علم الاجتماع، بأنه ذلك العلم الذي يتناول بالدراسة والبحث سلوكيات وتصرفات الأفراد داخل المجتمع والتي تعرف بالظواهر الاجتماعية، فيدفع بعضها رجال الفكر إلى الاهتمام بها ومعالجتها لغرض الوصول إلى اقتراح الحلول المناسبة، للحد من انعكاساتها على الحياة البشرية. ولا يمكن للمشروع الاستغناء عن علم الاجتماع عند سنه لقوانين جديدة، إذ لا يمكنه القيام بأي تغيير إلا إذا كان مسبقاً بدراسة اجتماعية، لما هو موجود ولما يجب تغييره أو تعديله، ومن هنا كان علم الاجتماع مهم لتحديد وتوجيه السياسة التشريعية الواجب اتباعها.

## الفرع الثالث

### صلة علم القانون بعلم الاقتصاد

يمكن تعريف علم الاقتصاد، بأنه مجموعة النظم التي تحكم النشاط الاقتصادي في مظاهره المختلفة من إنتاج وتوزيع واستهلاك. ويظهر تأثير الاقتصاد في القانون من عدة نواحي، فقد أدى تطور الحياة الاقتصادية وتشعبها إلى ظهور قوانين جديدة، إلى جانب القانون المدني الذي يتكفل وحده بتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية في أغلب بلدان العالم. فظهر القانون التجاري الذي ينظم الأعمال التجارية والتجار، والقانون البنكي وقانون التأمين وقانون الأعمال والقانون المالي، قانون الضبط الاقتصادي.... كما يظهر تأثير القانون في الاقتصاد، من خلال لجوء المشرع إلى القانون من أجل وضع قواعد قانونية لتنظيم نشاط اقتصادي على وجه معين يستجيب لتوجهات النظام السياسي القائم في الدولة. فالنشاط الاقتصادي لم يكن موجوداً من قبل، بل وجد بإرادة المشرع عن طريق هذه القواعد.

## المطلب الثالث

### مفهوم القانون

في اللغة القانونية، فإن لفظة "قانون" تعبر عن مدلول مختلف، فالمعنى الواسع وهو المعنى الذي يكون مقصوداً من هذه اللفظة إذا ما أطلقت من غير تخصيص- يعبر القانون عن: مجموعة القواعد المجردة والعامة، التي تحكم -وعلى وجه الإلزام- سلوك الأفراد في المجتمع وعلاقتهم فيما بينهم، والصادرة عن السلطة المختصة، والتي يكفل إلزامها جزاء مادي توقعه السلطة العامة على المخالفة عند الاقتضاء. ويقابل لفظة "قانون" بهذا المعنى، في اللغة الفرنسية كلمة: Droit وهذا المعنى العام والواسع.

أما عن أصل نشأة كلمة القانون، فهي كلمة يونانية الأصل Kanun ويقصد بها العصا المستقيمة وتستعمل مجازاً للدلالة على الاستقامة في القواعد والمبادئ القانونية، وبالتالي تحقيق العدل والمساواة، ولفظ القانون يستعمل أيضاً في علوم أخرى كالعلوم الطبيعية فنقول مثلاً قانون الجاذبية، وفي العلوم الاقتصادية نقول قانون العرض والطلب، وكل ذلك للدلالة على استقامة القاعدة وثباتها على وتيرة واحدة.

### المطلب الرابع

#### القانون والحق

سبق وقلنا إن القانون، هو بمثابة مجموعة من القواعد القانونية الصادرة عن السلطة المختصة وأن هذه القواعد سنت لأجل تنظيم العلاقات فيما بين الأشخاص (السلطة المختصة كأصل هي السلطة التشريعية وهذه الأخيرة وفقاً لما جاء في دستور 1996 يمارسها برلمان يتكون من غرفتين)، وتنص المادة 98 من هذا الدستور على ما يلي:

" يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين، هما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وله سيادة في إعداد القانون والتصويت " .

أما الحق، فهو الاستئثار الذي يمنحه القانون لشخص من الأشخاص ويكون له بمقتضاه، إما التسلط على شيء معين واقتضاء حق معين من شخص ما " .

مثال: محمد يتمتع بحق الانتخاب .

س: من منح محمد هذا الحق؟

ج: القاعدة القانونية هي من تمنح محمد حق الانتخاب (مع وضع مجموعة من الشروط هذا وفقاً لما جاء في المادة 3 من قانون الانتخابات:

" يعد ناخباً كل جزائري وجزائرية بلغ من العمر 18 سنة كاملة يوم الاقتراع، وكان متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، ولم يوجد في إحدى حالات فقدان الأهلية المحددة في التشريع المعمول به " .

خلاصة: الحقوق تنشأ بقوانين، والقوانين سنت أساساً لإنشاء الحقوق والمحافظة عليها.

## المبحث الثاني

### خصائص القاعدة القانونية

من الممكن استخلاص الخصائص المميزة للقاعدة القانونية، انطلاقاً من التعريف السابق للقانون، وهي أساساً خاصية العمومية والتجريد وخاصة الإلزامية، بالإضافة إلى كون القاعدة القانونية هي قاعدة سلوك اجتماعي، وسوف نتناول هذه الخصائص على التوالي في المطالب التالية.

### المطلب الأول

#### القاعدة القانونية خطاب موجه للأشخاص

سبق القول، أن القانون ضرورة اجتماعية لحفظ أمن واستقرار المجتمع وبعث الطمأنينة بين أفرادهِ. وحتى يؤدي القانون وظيفته داخل المجتمع ينبغي أن يوجه خطابه إلى الأشخاص لتنظيم وترشيد سلوكهم بشأن معين، بما يقره مضمون القاعدة القانونية.

ولما كانت العلاقة فيما بين الأشخاص متشابكة فإن موضوع القاعدة القانونية يختلف ولا يثبت على وجه واحد، فقواعد قانون الأحوال الشخصية مثلاً تنظم العلاقة الشخصية والمالية التي تحدث داخل الأسرة الواحدة.

**مثال 1:** الشخص المختل عقلياً، القانون لا يخاطبه مباشرة ولكن يخاطب القائم عليهم كالولي أو الوصي أو القيم.

### المطلب الثاني

#### القاعدة القانونية عامة ومجردة

رأينا أن القانون مجموعة قواعد قانونية توصف بأنها قواعد سلوك اجتماعية في شكل تكليف بأمر أو نهي عنه، وأن القانون يهدف إلى تنظيم علاقات الأفراد في المجتمع وإقامة النظام وضمان الأمن والاستقرار فيه. ويتطلب إقامة النظام في المجتمع تحقيق المساواة بين الأفراد في المجتمع بالنظر إلى الوضع الغالب في الحياة الاجتماعية، ولا يتصور تحقيق هذه المساواة إلا إذا أخذ التكليف الموجه للأفراد في المجتمع معيار موضوعي لا شخصي، بمعنى أن يعتمد التكليف في القاعدة القانونية على التجريد وتكون العبرة فيه بعمومية الصفة وليس بتخصيص الذات، ويكون ذلك على كل المخاطبين به سواء كانوا أشخاصاً أو الوقائع التي تنصرف إلى تنظيمها.

وتتميز القاعدة القانونية بأنها خطاب عام ومجرد، ومعنى ذلك أن هذا الخطاب موجه إلى الأشخاص بصفاتهم، كما يتناول الوقائع والتصرفات بشروطها، فإذا تحقق الشرط أو الصفة طبقت القاعدة القانونية.

ومن الأمثلة على ذلك، القاعدة التي تقرر أن: " كل فعل أيا كان يرتكبه الشخص بخطئه ويسبب ضررا للغير، يلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض".

وبذلك يتكون القانون من مجموعة القواعد العامة التي لا تتعلق بشخص معين بالذات أو حالة معينة، بل تتعلق بأفراد الشعب عامة أو ببعض طوائف الشعب، حسب صفاتهم وليس بحسب أشخاصهم. ولا نقصد بعمومية القاعدة أن تطبق على جميع أفراد المجتمع دون استثناء، بل تظل تتسم بالعمومية وإن خصت طائفة معينة.

**مثال 1:** قانون المحاماة، قانون القضاة، الأطباء والصيدلة أو المهندسين كلها قواعد عامة رغم أنها تمس فئة من أفراد المجتمع.

**مثال 2:** القاعدة القانونية وإن كانت تنظم مركزا قانونيا وحيدا ومع ذلك فهي تتصف بصفة العمومية ومثال ذلك القاعدة الدستورية التي تحدد صلاحيات رئيس الجمهورية .

**أما التجريد:** فيقصد به أن القاعدة عند صياغتها لم توضع لتطبق على شخص معين أو على واقعة معينة **مثلا:** المادة 304 من قانون العقوبات تنص على: أن كل من أجهض امرأة حاملا أو مفترض حملها بإعطائها مأكولات أو مشروبات أو باستعمال طرق أو أعمال عنف أو .....يعاقب بالحبس من سنة إلى 5 سنوات وبغرامة 500 إلى 10.000 دج ..... "

هذه القاعدة تطبق على كل شخص قام بفعل الإجهاض، لأنها لم تخص شخصا بذاته.

### المطلب الثالث

#### القاعدة القانونية ملزمة

يهدف القانون إلى تنظيم الروابط وإقامة النظام والاستقرار في المجتمع، ويجب أن تكون لدى السلطة وسائل الالتزام التي تلزم الأفراد على تطبيقه، ولا يتصور تحقيق القانون لغايته إذا اقتصر قواعد على النصح والارشاد. ويتحقق الإلزام إذا اقترنت القاعدة القانونية بجزاء يوقع على الشخص الذي يخالف الأمر الوارد بها، ومن هنا كان الإلزام أو الجزاء عنصرا أساسيا في القاعدة القانونية.

والأصل خضوع كل الأشخاص لمنطوق القاعدة القانونية، فإذا خالفها أحد سلط عليه الجزاء والجزاء هو استخدام للقوة المادية التي تملكها الدولة بمنح مخالفة القاعدة أو التعويض عن مخالفتها.

**مثال 1:** الحجز على أموال المدين وبيعها بالمزاد العلني.

## الفرع الأول

### خصائص الجزاء

الجزاء كأثر لمخالفة القاعدة القانونية، يقصد به الضغط على إرادة الأفراد للامتثال للقانون ونواهيته وأحكامه، وذلك من خلال استخدام القوة المادية للسلطة العامة لمنع مخالفة القاعدة القانونية أو لمحو آثار المخالفة. والجزاء بهذا المعنى يتميز **بعده خصائص تمكنه من تحقيق دوره في كفالة أداء القانون لوظيفته:**

-يتميز الجزاء في القاعدة القانونية بأنه جزاء حال غير مؤجل يطبق بمجرد وقوع المخالفة.

ولا شك أن سرعة توقيع الجزاء من شأنه أن يزيد فعالية واحترام تطبيق القانون، فالعدالة السرية تلعب دورا هاما في تحقيق الردع المطلوب، ودعم الاستقرار في الجماعة. أما البطيء في توقيع الجزاء من شأنه زعزعة الثقة في القانون واللامبالاة في أعمال حكمه، أما السرعة في توقيع الجزاء على كل من القاتل أو السارق مثلا أو المدين المماطل في سداد دينه، حث الناس على الالتزام بالقانون وزيادة هيئته في نفوسهم. -**الجزاء ذو طابع مادي:** حتى يكون الجزاء ماديا ينبغي أن يمس الشخص المخالف أو ماله، فلا يعد بمثابة جزاء قانوني استهجان الناس لهذا الفعل.

-**الجزاء توقعه السلطة العامة:** طالما أن القانون يقوم بوضعه السلطة العامة فعليها أن تنشئ من الهيئات

ما يعمل على تجسيد وتنفيذ القاعدة القانونية، إلا أنه استثناء يجوز للشخص أن يوقع الجزاء بنفسه كما في حالة الدفاع الشرعي في القانون الجنائي.

## الفرع الثاني

### أنواع الجزاء

يتخذ الجزاء في القاعدة القانونية عدة أشكال، فقد يكون جزاء جنائيا أو مدني أو إداريا.

#### أولاً: الجزاء الجنائي

ويقوم على أساس حماية حق المجتمع في السكينة والأمن والاستقرار، فهو نوع من الدفاع الاجتماعي يباشره المجتمع ضد من يرتكب جريمة. فهو يفرض لاعتبارات المصلحة العامة والنظام العام، ويتفاوت في القوة بحسب أهمية المصلحة وتعلقها بكيان المجتمع. ويلعب الجزاء الجنائي دورا هاما في إجبار الأفراد على احترام القانون، سواء من خلال تأديب المخالف أو ردع أو زجر الآخرين، أي أن الجزاء يؤدي دورا وقائيا وتأديبيا في نفس الوقت. والجزاء الجنائي يعتبر أقصى أنواع الجزاء، إذ يتمثل في العقوبات التي يقرها القانون للجرائم المختلفة. وتقدر شدة العقوبة حسب خطورة الفعل الإجرامي ومدى مساسه بالمصلحة العامة. وتنقسم الجرائم من حيث الخطورة إلى جنائيات وجنح ومخالفات، وتتدرج عقوباتها من الاعدام إلى الأشغال

الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إلى السجن أو الحبس وقد تكون العقوبة مالية كالغرامة، هذا إلى جانب العقوبات التبعية كمصادرة المال موضوع الجريمة والفصل من الوظيفة وتحديد الإقامة.

وقد يجتمع الجزاء الجنائي والجزاء المدني في نفس الحالة، فمن يقتل شخصا يعاقب بالسجن، ويلزم فوق ذلك بدفع مبلغ من المال لورثة القتيل تعويضا عن الأضرار المادية والمعنوية التي أصابتهم من جراء الفعل، فالعقوبة الجنائية توقع على المخالف لأن فعله يعد جريمة لمساسه بالأمة وأمن المجتمع، وتتولى النيابة العامة كممثلة للمجتمع سلطة توجيه الاتهام وطلب معاقبة الجاني من خلال الدعوى العمومية.

أما الجزاء المتمثل في طلب التعويض فيطالب به المضرور أو المجني عليه من المتعدي عن الأضرار المترتبة عن الجريمة وذلك عن طريق الدعوى المدنية.

إذن الجزاء ذا طابع جنائي، قد يكون عقوبة بدنية، كالإعدام، أو سالبة للحرية كالحبس، أو مالية كغرامة.

**مثال 1:** م 144 من قانون العقوبات الجزائري: "يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين كل من أهان قاضيا أو موظفا...." (عقوبة سالبة للحرية).

**مثال 2:** تنص المادة 261 من قانون العقوبات الجزائري: يعاقب بالإعدام كل من ارتكب جريمة القتل أو قتل الأصول أو التسميم...."

### ثانيا: الجزاء المدني

قد لا يكون الفعل الذي قام به الشخص منصوص عليه في قانون العقوبات، بل أنه يخل فقط برابطة عقدية (مسؤولية عقدية) أو يرتكب عملا يؤدي إلى إلحاق ضرر للغير أو يرتكب عملا يسبب ضررا للغير أو يرتكب من تحت رقابته خطأ يلحق ضررا للغير، ففي هذه الحالة نكون أمام مسؤولية مدنية أي أن الجزاء ينبغي أن يكون من جنس العمل بمعنى جزاء مدني (المادة 124 قانون مدني).

والمسؤولية المدنية وفقا للفقهاء التقليدي، تنقسم إلى مسؤولية عقدية ومسؤولية تقصيرية (غير عقدية). فالمسؤولية العقدية: هي التي تترتب عن عدم تنفيذ الالتزام الناشئ عن العقد، ومثال ذلك مسؤولية البائع الذي يتصرف في المبيع بعد البيع، عن عدم قيامه بنقل ملكية الشيء المبيع إلى المشتري، ومثاله أيضا مسؤولية المقاول عن التأخر في إقامة البناء الذي تعهد ببناؤه بمقتضى عقد المقاولة. وعندما يخل البائع في عقد البيع بالالتزام الذي عليه ويسلم المشتري مثلا محل البيع على نحو يخالف ما اتفق عليه في العقد، جاز للمشتري أن يطلب فسخ العقد إذا أثبت أن النقص بلغ من الأهمية درجة لو كان يعلمها لما أتم البيع، فالفسخ أثر تترتب على مخالفة التزام قانوني، هو الالتزام بالتسليم، وفقا للشروط المتعاقد عليها، فالمسؤولية

هنا أساسها العقد لذلك سميت بالمسؤولية العقدية. أما المسؤولية التقصيرية: تنشأ عن الاخلال بالتزام فرضه القانون، وذلك بتعويض الضرر الذي ينشأ دون وجود علاقة عقدية بين المسؤول عن هذا الضرر وبين المضرور، ومثال ذلك سائق السيارة التي يقودها بإهمال، أو بدون حذر فيصيب انسانا، أو يتلف مالا للغير. ومثالها أيضا أن يتسبب العامل أثناء أداء عمله في إحداث ضرر للغير فيلحق حينئذ بالمتبوع فيتحمل التبعة. وعلى هذا فالجزاء المدني يتخذ هو الآخر صوراً متعددة، فيظهر في شكل تعويض أو فسخ للعقد أو بطلان.

### ثالثاً: الجزاء الإداري (الجزاء التأديبي)

نجده في نطاق القانون الإداري، يوقع هذا الجزاء على الموظف العمومي بعد ارتكابه لخطأ مهني وتفرضه سلطة تأديبية يتبعها الموظف تتخذ عادة شكل اللجنة المتساوية الأعضاء التي تتولى تكييف الخطأ والعقوبة المناسبة له ويفرغ عمل اللجنة في شكل قرار يصدره مدير الإدارة المعنية، ويتقرر الجزاء التأديبي عادة عبر نصوص تشريعية كالقانون الأساسي للوظيفة العمومية وإما بموجب النظام الداخلي للهيئة المستخدمة، وتصنف العقوبات التأديبية حسب جسامة الأخطاء المرتكبة إلى أربع درجات:

#### من الدرجة الأولى:

- الإذار: قد يكون إنذاراً شفهيًا أو إنذاراً كتابياً يودع في ملف السيرة المهنية للمعنى.
- لفت النظر: ويكون عادة في حالة ارتكاب الموظف أو العامل لسلوك يلحق ضرر بوظيفته والغاية منه تنبيه الموظف أو العامل إلى عدم تكرار هذا السلوك.
- التوبيخ: ويعد عقوبة أشد درجة من عقوبة لفت النظر ويحرم الموظف المعرض للتوبيخ من المنح المقررة للموظفين كمنحة المردودية.

#### من الدرجة الثانية:

- التوقيف عن العمل من يوم (1) إلى ثلاث (3) أيام
- الشطب من قائمة التأهيل

#### من الدرجة الثالثة:

- التوقيف عن العمل من 4 أيام إلى 8 أيام
- التنزيل من درجة إلى درجتين
- النقل الإجباري



## من الدرجة الرابعة:

-التنزيل إلى الرتبة السفلى مباشرة

-التسريح.

وهناك أنواع أخرى من الجزاء، كالجرائم الدولية، التي ترتبط بقواعد القانون الدولي، وتتمثل في المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية والحصار الاقتصادي.

### المبحث الثالث

#### نطاق القانون

إن القواعد القانونية ليست وحدها التي تنظم الحياة في المجتمع من خلال ضبط السلوك الانساني، بل أن هناك قواعد أخرى أسبق في الوجود، تنظم هذا السلوك، وتعد بالتالي ذات طبيعة تقويمية، وتتمثل في قواعد الأخلاق وقواعد الدين.

لذلك سنحاول في هذا المبحث، التمييز بين القواعد القانونية والقواعد الاجتماعية التي تشارك القانون فيما يهدف إليه من تنظيم العيش من المجتمع، وهي كل من قواعد الأخلاق وقواعد الدين.

#### المطلب الأول

##### التمييز بين القواعد القانونية وقواعد الأخلاق

التمييز فيما بينهما يجعلنا نتطرق لكل من أوجه الشبه والاختلاف .

##### الفرع الأول

##### أوجه الشبه

تلتقي القواعد القانونية والقواعد الأخلاقية من عدة نواحي، أبرزها أن العديد من النصوص القانونية مستمدة من الأخلاق.

وفي موضوع آخر يوجب المشرع إغاثة الأشخاص ومساعدتهم إن أمكن ذلك: تنص المادة 182 من قانون العقوبات على ما يلي: "..... ويعاقب بالعقوبات نفسها كل من امتنع عمدا عن تقديم مساعدة إلى شخص في حالة خطر كان في إمكانه تقديمها إليه بعمل مباشر منه أو بطلب الإغاثة له وذلك دون أن تكون هناك خطورة عليه أو على الغير ....."

وتتشارك قواعد الأخلاق مع قواعد القانون، في هدف تنظيم العيش في المجتمع، وفي أنها هي الأخرى، قواعد عامة ومقترنة بجزاء يلحق مخالفتها.

ولكن فيما عدا أوجه التشابه هذه، تختلف قواعد الأخلاق عن قواعد القانون اختلافا جوهريا من عدة نواحي.

## الفرع الثاني

### أوجه الاختلاف

سنحاول تبيان أوجه الاختلاف في الجدول التالي.

أوجه الاختلاف	قواعد الأخلاق	قواعد القانون
من حيث الغاية	مثالية غايتها نقل الإنسان والسمو بسلوكه نحو الكمال.	حفظ النظام العام داخل المجتمع وتحقيق العدالة
من حيث النطاق	لما كانت مثالية فمجالها أوسع نطاقا فهي تهتم بتنظيم سلوك الإنسان مع نفسه ومع الله ومع باقي الناس.	تهتم بالسلوك المادي للإنسان دون الاهتمام بنواياه.
من حيث الجزاء	الجزاء فيها معنوي (عقوبة معنوية) كإحساس الشخص بالذنب لقيامه مثلا بالكذب .	الجزاء يأخذ أشكالا مختلفة (كجزاء جنائي، مدني، جنائي، دولي).

## المطلب الثاني

### التمييز بين القواعد القانونية والقواعد الدينية

التمييز فيما بينهما يجعلنا نتطرق لكل من أوجه الشبه والاختلاف.

### الفرع الأول

#### أوجه الشبه (صلة القانون بالقواعد الدينية)

كل منهما يتضمن خطابا موجه للناس، هذا وأن صفة الإلزامية ملازمة لكل من القواعد الدينية والأخلاقية مع اختلاف الجزاء في كل منهما. وكل من القاعدتين يأتي في شكل وصيغة العمومية.

## الفرع الثاني

### أوجه الاختلاف

سنحاول تبيان أوجه الاختلاف بين القواعد الدينية والقواعد الأخلاقية في الجدول التالي.

أوجه الاختلاف	القواعد الدينية	القواعد القانونية
من حيث النطاق	تنظم سلوك الانسان مع نفسه ومع باقي الناس	لا تهتم إلا بسلوك الإنسان مع باقي الأشخاص
من حيث الجزاء	جزاء دنيوي (حساب بعد الموت)	توقعه السلطة العامة مع وجود استثناء.
من حيث الغاية	تأصيل العقيدة	تحقيق النظام العام، فهي لا تمتد لأعماق الإنسان إلا في حالات استثنائية. للكشف عن أبعاد الفعل المادي